

مشروع قانون رقم 16.19
يوافق بموجبه على بروتوكول حول هبة
لارجعة فيها خاصة بملكية «المسرح الكبير
ثيرفانتيس» بطنجة، الموقع بالرباط
في 13 فبراير 2019 بين المملكة المغربية
ومملكة إسبانيا

(كما وافق عليه مجلس المستشارين في 11 فبراير 2020)

نسخة مطابقة لأصل النص

كما وافق عليه مجلس المستشارين

عبد الحكيم بن شامش
رئيس مجلس المستشارين

مشروع قانون رقم 16.19

يوافق بموجبه على بروتوكول حول هبة لا رجعة
فيها خاصة بملكية «المسرح الكبير ثيرفانتيس» بطنجة،
الموقع بالرباط في 13 فبراير 2019
بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا

مادة فريدة

يوافق على بروتوكول حول هبة لا رجعة فيها خاصة بملكية «المسرح الكبير ثيرفانتيس» بطنجة، الموقع بالرباط في 13 فبراير 2019 بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا.

*

* *

بروتوكول

بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا حول هبة لا رجعة فيها خاصة بملكية
«المسرح الكبير ثيرفانتيس» بطنجة

إن المملكة المغربية،

مملكة إسبانيا، المنشار إليهما فيما بعد ب"المطرفين"،

أخذا بعين الاعتبار العلاقات التاريخية والصداقة العريقة التي تربط بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا؛
ووعيا منيما يكون المبادلات الثقافية والتفاهم المتبادل سيسهمان في تعميق المعرفة والتقارب بين شعبي البلدين
عبر إشباع ثقافتهم وتراثي كليهما؛

ورغبة منيما في الإسهام معا في إصلاح مبنى "المسرح الكبير ثيرفانتيس" المتواجد بمدينة طنجة، والذي يظل
فضاء رمزيا يشهد على الروابط التاريخية بين المملكتين؛

واعتبارا منيما لكون المبنى قد تم تفويته للمملكة الإسبانية من طرف مالكيه الأصليين، شريطة أن يخصص
لخدمة المنفعة العامة والمصلحة الاجتماعية ولتشجيع الثقافة الإسبانية؛

واعتبارا لكون المملكة المغربية قد اقترحت بسخاء، في إطار برنامج "طنجة-الحاضرة"، التكفل بمصاريف إصلاح
المبنى من أجل استرجاع إشعاعه القديم، فضلا عن تحمل مسؤولية صيانته وعمله في المستقبل؛

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

تنقل مملكة إسبانيا، المالكة الحالية لأرض ومبنى "المسرح الكبير ثيرفانتيس"، المتواجد بمدينة طنجة، زنقة
أنوال، المسجل بكناش المحافظة المقاربة لمدينة طنجة تحت عدد 912، والذي تبلغ مساحته 2.263 متر مربع،
ملكية هذا الأخير لقائدة المملكة المغربية، على شكل هبة لا رجعة فيها، وذلك وفقا لمقتضيات وشروط هذا
البروتوكول.

ويشمل نقل هذه الملكية أرض ومبنى "المسرح الكبير ثيرفانتيس".

المادة الثانية

تشكل الملكية المنقولة لـ "المسرح الكبير ثيرفانتيس" جزءا من "الأماكن الخاصة للدولة المغربية". ولا يمكن بأي حال من الأحوال نقلها لطرف آخر. ولا ترتب عن عملية نقل هذه الملكية أية تكاليف.

المادة الثالثة

تلتزم المملكة المغربية باحترام الواجبات التالية:

- إصلاح المبني بكامله، مع احترام هندسته الأصلية. سواء على مستوى الواجهة أو بداخله، والحفاظ على التصميم الأصلي للمسرح. وتقدم المملكة المغربية، في أجل معقول، للجنة المشتركة المشار إليها في المادة الخامسة، مشروع إصلاح الملكية. ويتم الإصلاح في أجل أقصاه ثلاث سنوات، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- تحمل كل نفقات الإصلاح والترميم والتسيير والصيانة.
- الإحتفاظ بتسمية "المسرح الكبير ثيرفانتيس" والحفاظ على رمزيته وتاريخه.
- ضمان أهداف المنفعة العامة والمصلحة الاجتماعية وتشجيع الثقافة بشكل عام و الثقافتين الإسبانية والمغربية بشكل خاص، وذلك بتخصيص المسرح لخدمة هذه الأهداف.
- التكفل بتسيير المسرح الكبير ثيرفانتيس.

المادة الرابعة

تلتزم المملكة الإسبانية بالمساهمة في التعرف بـ "المسرح الكبير ثيرفانتيس" وبدعم برمجته عبر اقتراح أنشطة ثقافية، خاصة من أصل إسباني ومغربي. وتتم هذه المساهمة في إطار اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة بين المملكتين.

المادة الخامسة

من أجل ضمان تتبع مقتضيات هذا البروتوكول، ينشئ الطرفان لجنة مشتركة تتكون من ممثلين يعينهم كل طرف، ثلاثة أعضاء عن كل طرف، وتتكفل هذه اللجنة بالإشراف على إصلاح "المسرح الكبير ثيرفانتيس" وتتبع تسييره وبرمجته، ويتم تشكيل اللجنة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ.

المادة السادسة

يعمل الطرفان جاهدين على تسوية كل خلاف قد ينجم عن تطبيق أو تأويل هذا البروتوكول، عن طريق المشاورات السريعة، عبر القناة الدبلوماسية.

وفي حالة تعذر تسوية الخلاف عن طريق المشاورات خلال الثلاثة أشهر الموالية لطلب المشاورات، يمكن لكل طرف عرض الخلاف على اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الخامسة، من أجل العمل على تسويته.

المادة السابعة

يطبق هذا البروتوكول مؤقتا ابتداء من تاريخ التوقيع عليه. ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر الموالي للشهر الذي يشعر خلاله الطرفان بمضهما البعض باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة عليه.

وحرر في الرباط، بتاريخ 13 فبراير 2019، في نظيرين أصليين باللغات العربية والإسبانية والفرنسية. وللنصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة اختلاف في التأويل، يرجح النص الفرنسي.

عن
حكومة مملكة إسبانيا

عن
حكومة المملكة المغربية

جوزيب بوريل إي فونتييس
وزير الشؤون الخارجية و الإتحاد الأوروبي والتعاون

ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي